

**شواهد نحوية مختارة**

**من كتاب**

**نسب قريش وأخبارها**



**الدكتور**

**بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن**

**الألوكة**

[www.alukah.net](http://www.alukah.net)

## شواهد نحوية مختارة من كتاب نسب قريش وأخبارها

تأليف

الدكتور بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن

الأستاذ المساعد للنحو والصرف

بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة

## بسم الله الرحمن الرحيم

(شواهد نحوية مختارة من كتاب جمهرة نسب قريش وأخبارها)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
وصحبه أجمعين وبعد  
فإن الجزء الأول من كتاب جمهرة نسب قريش وأخبارها للزبير بن  
بكار الذي نشره الأستاذ محمود شاكر - رحمه الله - يزخر بشعر غزير  
من شعر عصر الاستشهاد، فكان حريا بأن يوليه العناية الباحثون في  
مجال الأدب واللغة والنحو، أما في مجال الأدب فقد عني به الأستاذ  
عبدالعزیز الرفاعي - رحمه الله - فكتب عن بعض الشعراء الذين عني  
المؤلف الزبير بن بكار بشعرهم مثل عبدالله بن أبي صبح المزني، وخارجة  
بن فليح المللي، وفي مجال اللغة عني المحقق في تعليقاته بأبراز كثير من  
المفردات التي يعز وجودها في كتب اللغة، وأما في مجال النحو فلا أعلم  
أن باحثا نظر في الشعر الذي زخر به الكتاب ليتخذ منه شواهد تضاف  
إلى الشواهد النحوية، وتؤازرها، فدفعتني ذلك إلى النظر في هذا الشعر،  
واختيار شواهد معدودة، علفت عليها متأسيا بالسلف في هذه الصنعة،  
في طريقة التعليق بإيراد الوجوه المختلفة التي يمكن أن توجه بحسبها  
الشواهد واختيار الوجه الصحيح، وما قد يستدعيه الأمر من استطراد  
مفيد، وكان الاختيار مبنيا على أن يكون في الشاهد مجال للدرس  
والتحليل والمناقشة، لتكون النتيجة إضافة جديدة للدرس النحوي، أو  
إضاءة لبعض جوانبه، والله أسأل العون والتوفيق للسداد، وبه أعتصم من  
سوء العمل.

الدكتور بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن  
الأستاذ المساعد للنحو والصرف  
بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة

## الشاهد الأول

قال الخطيب<sup>(١)</sup>

فإن التي نكبتها عن معاشر غضايا علي أن صدت كما صدوا  
أت آل سيار بن عمرو وإنما أتاهم بها الآباء والحسب العد

الإتباع على المحل:

رواية النصب في (غضايا) لم ترد في الديوان<sup>(٢)</sup>، وقد علق على هذه الرواية محقق الكتاب الأستاذ محمود شاكر رحمه الله بقوله: (هكذا في الأصل: غضايا، منصوبا صفة لقوله: عن معاشر، كأنه نظر إلى موضع قوله: (عن معاشر) وهو النصب، لأن (نكب) يتعدى إلى مفعولين، ومن ذلك قولهم: نكبتة الطريق، أي: عدلت به عنه، وربما جاز أن يكون (غضايا) مثل (سكارى) جمع (غضبان). هذا نصه.

قلت: قوله: لأن (نكب) يتعدى إلى مفعولين... يحتاج إلى تكملة، فالفعل (نكب) يستعمل لازما بمعنى (عدل) ويتعدى عندئذ بحرف الجر (عن) كقولهم: نكبت عن الطريق، بمعنى عدلت عنه، ويستعمل متعديا إلى مفعول واحد مع آخر بحرف الجر، فيقال: نكبتة عن الطريق، بمعنى: عدلت به عنه، ويستعمل متعديا إلى مفعولين بدون حرف جر، فيقال: نكبتة الطريق، بمعنى نكبتة عنه، أو عدلت به عنه.

قال الأزهري في تهذيبه: (نكب الدليل عن صوبه ينكب نكوبا، إذا عدل عنه، ونكب عنه تنكيبا، مثله، ونكب غيره، وروي عن عمر أنه قال لهني مولاة: نكب عنا ابن أم عبد)<sup>(٣)</sup>

(١) جمهرة نسب قريش: ٧.

(٢) رواية الديوان/ ٣٩: علي غضاب، بالجر وتقديم الجار والمجرور على (غضاب).

(٣) ينظر الحديث في النهاية: ٥: ١١٢، وينظر أيضا معنى (نكب) في اللسان.

وفي اللسان: (ونكبتة الطريق ونكّب به : عدل...)  
وإذا كان الأمر على ما ذكرت فإن تعليل المحقق نصب (غضاب)  
بقوله: (كأنّه نظر إلى موضع قوله: عن معاشر، وهو النصب، لأنّ (نكّب)  
يتعدى إلى مفعولين) - غير متعين، وإنما كان عليه أن يقول: لأنّ موضع  
الجار والمجرور نصب، والدليل عليه قول الشاعر:

يذهبن في نجد وغورا غائرا<sup>(١)</sup>

حيث عطف بالنصب على موضع (في نجد).

والعطف على الموضع جائز في نحو:

فلسنا بالجبال ولا الحديد<sup>(٢)</sup>

وفي نحو: هذا ضارب زيد وعمرا، بالنصب عطفًا على محل  
(زيد) لأنه منصوب في : هذا ضاربُ زيدا وعمرا.

وفي نحو: إن في الدار زيدا وعمرو، بالرفع عطفًا على محل (إن)  
مع اسمها، وفي نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، بالرفع عطفًا على (لا)  
مع اسمها.

أما الوصف باعتبار المحل فلم يرد إلا في النداء في نحو:

فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمرُ الجواد<sup>(٣)</sup>

نصب الجواد بالنظر إلى محل (عمر) لأن المنادى منصوب المحل،  
وفي باب (لا) النافية للجنس حيث أجاز الرفع في صفة اسم (لا)  
باعتبار أن محل (لا) مع اسمها الرفع بالابتداء، وذلك نحو: لا رجلَ  
ظريفُ في الدار.

واختلف في نحو قوله تعالى: (قل إن ربي يقذف بالحقّ علامُ

(١) البيت للعجاج كما في الكتاب ١: ٩٤.

(٢) البيت لعقبة الأسدي كما في الكتاب ١: ٦٧.

(٣) البيت لجرير في ديوانه: ١٣٥، وينظر المقتضب ٤/ ٢٠٨، ومغني اللبيب: ١٤.

الغيوب) <sup>(١)</sup> حيث أجاز الزجاج أن يكون (علام الغيوب) صفة لاسم (إن) باعتبار أن محل (إن) مع اسمها الرفع <sup>(٢)</sup>.

وإنما لم يتوسّع في الوصف باعتبار المحل مثل العطف، لأن العامل يتناول الصفة والموصوف دفعة واحدة، فهما أشبه بكلمة واحدة، بخلاف العطف الذي يقوم فيه حرف العطف بتجديد عمل العامل، فكأن العامل يعمل في المعطوف عليه مرة ويعمل مرة أخرى في المعطوف، لوجود حرف العطف، حتى إنه يمكن تقدير العامل بعد العاطف، فيقال في نحو: جاء زيد وعمرو: إن التقدير: جاء زيد وجاء عمرو، وقد قدر فعلا في نحو:

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا

حيث قيل إن التقدير: متقلدا سيفا وحاملا رمحا <sup>(٣)</sup>

ولذلك لم يرو عنهم أنهم أجازوا النصب في نحو: هذا ضارب زيد الظريف، ولا في قولنا: ليس زيد بالرجل الظريف.

وإنما جاز الوصف باعتبار الموضع في النداء، في نحو: يا عمر الجوادا، لأن الضم في المنادى ضمة بناء عارض، وليست علامة إعراب، فكأن المنادى منصوب لفظا أيضا.

وكذلك الأمر في باب (لا) النافية للجنس، فهي – وإن كانت تعمل النصب في اسمها – ضعيفة، لذلك لم تعمل إلا في النكرات، فبقي معنى الابتداء قويا عند من أتى بوصف اسمها مرفوعا.

لذلك فإن قول المحقق رحمه الله: إن غضابا صفة لـ (عن معاشر) يؤدي إلى مخالفة النظائر، والأولى أن يحمل على أنه حال من (معاشر) وإن كان ورود الحال عن النكرة نادرا، فقد أجاز سيبويه نحو: فيها رجل

(١) سبأ: ٤٨.

(٢) ينظر معاني القرآن ٤/٢٥٧.

(٣) ينظر الخصائص ٢/٤٣١. والبيت منسوب لعبدالله بن الزبير.

قائماً<sup>(١)</sup> ، والمعاشر وإن كان في البيت نكرة في اللفظ لكنه معرفة عند الشاعر والمخاطبين، فهو يريد بالمعاشر آل الزيرقان، يقول: إن القصيدة التي عدلت بها عن آل الزيرقان أنت آل شماس أو آل سيار بسبب أحلامهم وحسبهم، فالمعاشر وإن كانوا منكرين في اللفظ معروفون بالقصد لذلك جاز أن يرد منهم الحال، والله أعلم.

---

(١) ينظر الكتاب ٢/١٦٢.

## الشاهدان الثاني والثالث

قال سالم بن دارة:<sup>(١)</sup>

أبلغ أبا سالم عني مغلغلة      فلا تكونن أدنى القوم للعار  
لا تأخذن مائة مني مجلجلة      واضرب بسيفك منظور بن سيار

١ - زيادة الفاء:

الفاء في قوله: فلا تكونن أدنى القوم للعار، ليست عاطفة جملة (لا تكونن) على جملة (أبلغ) لأن ذلك يؤدي إلى التباس أن يكون فاعل (تكونن) هو فاعل (أبلغ) وهو يخاطب بقوله (لا تكونن) أباه أبا سالم ولا يخاطب فاعل (أبلغ)، ولأن جملة (لا تكونن) بيان لقوله (مغلغلة) المفعول الثاني لـ (أبلغ)، والمعنى: أبلغ أبا سالم قصيدة أقول فيها: فلا تكونن...، فهي بمثابة الصلة لهذا المفعول، ولا يصح أن تكون صلة المفعول معطوفة على الفعل نفسه.

وليست الفاء رابطة لجواب شرط محذوف مدلول عليه بالطلب بـ (أبلغ) حيث لا يصح أن يكون التقدير: أبلغ أبا سالم عني مغلغلة إن تبلغه فلا تكونن أدنى القوم للعار.

وإذا انتفى هذان الوجهان كانت الفاء استئنافية أو زائدة، أما الاستئنافية فيرجعها كثير من النحويين إلى العاطفة، وقد تبين فساد العطف، وأما الزائدة فلا يثبتها إلا الأخفش الذي يجيز زيادتها مطلقاً والفراء الذي يجيز زيادتها بشرط أن تكون في خبر المبتدأ ويكون الخبر أمراً أو نهياً<sup>(٢)</sup>.

ومن الشواهد التي ذكرت على زيادة الفاء قول الشاعر:

(١) جمهرة نسب قريش/٩.

(٢) ينظر الجنى الداني/٧١، ٧٢. ومغني اللبيب/١٧٩.



وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا<sup>(١)</sup>  
وقول الآخر:  
أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأيّ ذاك تصير<sup>(٢)</sup>  
وقول الثالث:  
لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي<sup>(٣)</sup>  
وأجاز الزجاج في قوله تعالى: (هذا فليذوقوه)<sup>(٤)</sup> أن يكون (هذا)  
مبتدأ، و(فليذوقوه) خبره.<sup>(٥)</sup>

وهذه الشواهد كلها ما عدا الشاهد الثالث الفاء فيها مزيدة على خبر  
المبتدأ عند من يرى ذلك، أما المانعون فتأولوها، فالبيت الأول على  
تقدير: هذه خولان فانكح فتاتهم، وفي البيت الثاني: انظر فانظر، ثم  
حذف (انظر) الأول وحده، فبرز ضمير الفاعل، فقليل: أنت فانظر، والبيت  
الثالث ضرورة، وأما الآية فالخبر (حميم) وما بينهما معترض، أو (هذا)  
منصوب بمحذوف يفسره (فليذوقوه) مثل (وإياي فارهبون)<sup>(٦)</sup>، وعلى هذا  
ف(حميم) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو حميم.

وذكر ابن هشام شاهداً آخر على زيادة الفاء وهو قول الشاعر:  
لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلده يتذبذب<sup>(٧)</sup>  
وعلق عليه بقوله: (لأن الفاء لا تدخل في جواب لما خلافا لابن

(١) البيت من شواهد الكتاب ١/١٣٩.

(٢) ينظر الكتاب ١/١٤٠، وأمالى ابن الشجري ١/١٣٤.

(٣) ينظر الكتاب ١/١٣٤.

(٤) من الآية ٥٧ ص. (هذا فليذوقوه حميم وغساق)

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٨-٣٣٩. والجنى الداني/٧٢، والمغني/١٧٩.

(٦) من الآية ٤٠ البقرة.

(٧) أنشده ابن جني في سر الصناعة ١/٢٦٩، وصاحب الأزهية/٢٤٨.

مالك، وأما قوله تعالى: (فلما نجأهم إلى البر فمنهم مقتصد)<sup>(١)</sup> فالجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك<sup>(٢)</sup>

وظاهر كلامه أن ابن مالك يرى أن الفاء في هذا البيت واقعة في جواب (لما) كما يرى وقوعها في جوابها في الآية السابقة. وليس الأمر عند ابن مالك على ما ذكر ابن هشام عنه، فقد أورد ابن مالك هذا البيت في شرح التسهيل شاهدا على زيادة الفاء<sup>(٣)</sup>، أما إجازته وقوع الفاء في جواب (لما) فشاهدها الآية، قال في الكافية الشافية عن (لما):

وقد يجاب بابتداء مع فا وبـ(إذا) فجاءة قد يكتفى<sup>(٤)</sup> وأورد الآية (فلما نجأهم إلى البر فمنهم مقتصد) شاهدا على اقتران جواب (لما) بالفاء إذا كان جملة اسمية.<sup>(٥)</sup>

أما البيت فالجواب جملة فعلية لذلك حكم على الفاء بالزيادة، ولم يجعلها رابطة لجواب (لما) كالفاء في الآية، وكأنه يرى أن كون الجواب جملة اسمية سبب لاقتترانه بالفاء، أي: أن الفاء تربط الجواب بالشرط غير المجازم كما تربط جواب الشرط المجازم بفعله عندما يكون الجواب جملة اسمية.

ولم يعلق ابن هشام على هذا البيت الذي أورده كما علق على الأبيات التي قبله، فكأنه يرى زيادة الفاء فيه، مع أنه يمكن تأويله بأن يقال: إن المعطوف عليه محذوف والتقدير: لما اتقى بيد عظيم جرمها

(١) من الآية ٣٢ لقمان.

(٢) المغني / ١٨٠.

(٣) ج ٣ / ٣٥٦.

(٤) ج ٤ / ١٦٤٢.

(٥) ج ٤ / ١٦٤٦.

ضربتها فتركت ضاحي جلدتها يتذبذب، فتكون الفاء عاطفة.  
وذكر ابن مالك شاهدين آخرين على زيادة الفاء وهما قوله:  
يموت أناس أو يشيب فتاهم ويحدث ناشٍ والصغير فيكبر  
وقوله:

أراني إذا ما بتّ بتّ على هوى فشمّ إذا أصبحت أغاديا<sup>(١)</sup>  
الفاء في البيت الأول زائدة في خبر المبتدأ كمعظم الشواهد السابقة  
غير أن الخبر جملة خبرية ليست أمراً ولا طلباً.

أما البيت الثاني فقد اجتمع الفاء و(ثم) وهما حرفان من حروف  
العطف ولا يجوز ذلك، أي: يجب الحكم على أحدهما بالزيادة، وقد حكم  
ابن مالك على الفاء بالزيادة.

وأظن أنه حكم على الفاء لأنه على حرف واحد، ولأن كلاهما يدل  
على الترتيب، وفي (ثم) معنى زائد، وهو أن يكون مع الترتيب مهلة،  
ولكن يرد على هذا أن الواو إذا اجتمعت مع (لكن) جعلت الواو عاطفة  
وجردت (لكن) من معنى العطف وخلّصت للاستدراك، لذلك ليس ببعيد  
أن يقال لابن مالك: إن الفاء للعطف والترتيب و(ثم) مخصصة للدلالة  
على المهلة.

وتمّ شاهد آخر ذكره ابن جني وأورده صاحب الأزهية، وهو قول  
الشاعر:

وحتى تركت العائدات يعدنه يقلن: فلا تبعد وقلت له ابعده<sup>(٢)</sup>  
وهذا الشاهد قريب من الشاهد الذي عقدت عليه الحديث، أعني قول  
سالم بن دارة:

أبلغ أبا سالم عني مغلفة فلا تكون أدني القوم للعار  
فالتقدير: قل لأبي سالم: فلا تكون... والفاء في مثل هذا عند  
ابن جني زائدة دخولها كخروجها، وفائدتها التوكيد، أما عند صاحب

(١) شرح التسهيل ٣/٣٥٦.

(٢) ينظر سرالصناعة ١/٢٦٩، والأزهية ٢٤٧، والبيت لحاتم الطائي في ديوانه ٢١٥.

رصف المباني فالزائدة إما عاطفة أو جواب<sup>(١)</sup>، والجواب ليس مقصوراً على الشرط أو الأمر أو النهي أو النفي أو العرض أو التحضيض أو التمني، فقد يكون للخبر العادي جواب مقترن بالفاء على ما ذهب إليه صاحب الأزهية<sup>(٢)</sup>، كقولك: زيد قائم، فقم إليه.

ومن الشواهد التي ذكرها أصحاب حروف المعاني على زيادة الفاء قوله تعالى: ( لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب )<sup>(٣)</sup> قال ابن جني: (الفاء زائدة، وتحسب الثانية بدل من (تحسب) الأولى)<sup>(٤)</sup>، وسبب زيادتها عند صاحب اللباب أنها زيدت أو كررت لبعده العهد كقول الشاعر:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته      وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي  
كما كرر العامل لبعده العهد في قوله:

لقد علم الحيّ اليمانون أنني      إذا قلت أمّا بعد أنني خطيبها<sup>(٥)</sup>  
فقد كرر (أنّي) الثانية لبعده العهد بالأولى،، على أن زيادة الفاء في الآية ليست لبعده العهد فحسب، وإنما للإشعار بأن أفعالهم المذكورة هي علة في منع الحسبان<sup>(٦)</sup>.

ومن الشواهد التي ذكرها ابن جني على زيادة الفاء وأن دخولها كخروجها قوله تعالى: (وثيابك فطهر)<sup>(٧)</sup>، وقد ردّ ذلك صاحب اللباب وجعلها رابطة لجواب شرط محذوف، وأنها على تقدير: ومهما يكن من

(١) ص ٤٤٩.

(٢) ص ٢٤٣.

(٣) من الآية ١٨٨ آل عمران.

(٤) سر الصناعة ١/ ٢٦٨.

(٥) البيت لسحبان وائل الخطيب المشهور. تنظر الخزانة

(٦) اللباب / ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٧) سر الصناعة ١/ ٢٦٠.

شيء فكبر ريك، يعني قوله تعالى: (وربك فكبر) قال: وإلا ما جامعنا  
الواو<sup>(١)</sup>، ذلك أن الحكم بزيادتها يجعلها في التقدير مجتمعة مع الواو،  
لأن الفعل في التقدير قبل المفعول، واجتماعها مع الواو ممتنع، حيث لا  
يقال: وفكبر ريك.

ومن الشواهد التي لم أجدها في كتب معاني الحروف قول عمرو بن  
كلثوم:

أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبرك اليقينا<sup>(٢)</sup>  
فالفاء زائدة فيما يمكن أن يسمّى جواب النداء، وهو قريب من قول  
سالم لأبيه: أبلغ أبا سالم... فلا تكونن...  
ومثله قول الشاعر لأوس بن سعدى:  
أوس بن سعدى فلا تهلك حمولتنا

يا أوس ياخير من يمشي على قدم<sup>(٣)</sup>  
نخلص من هذا إلى أن الفاء الزائدة لا تخلو في الغالب إلى جانب  
التوكيد من الدلالة على معنى الإتيان الذي يعني الربط عند ابن جني، أو  
الجواب عند غيره.

ووجه الربط في قول سالم بن دارة أنه يريد أن يطلب من أبيه ألا  
يقبل العار وهو قبول الدية، فكأنه يقول: إن عرضوا عليك الدية فلا  
تقبلها، واقتل منظور بن سيّار ثأراً لمقتلي، فالفاء وإن كانت زائدة في  
اللفظ بحيث لو حذفت لما اختلف المعنى الأصلي فإن زيادتها تفيد ربط هذا  
الكلام بكلام مضمّر دلّ عليه ما بعده، وهو قوله: لا تأخذن مائة مني  
مجلجلة، كما دلّ عليه حال الشاعر الذي عرف أنه سيموت بجراحه، فهو  
يريد أن يثأر له أبوه بقتل رئيس قوم قاتله.

(١) اللباب/٣٩٧.

(٢) ينظر شرح القصائد السبع/٣٨٧-٣٨٨.

(٣) جمهرة نسب قريش/٣٢-٣٣.

بقي أن أعلق على البيت الذي أورده ابن مالك شاهداً على زيادة الفاء، ولم يذكر أحد - بحسب علمي - أنه يمكن تأويله، وهو قول الشاعر:

يموت أناس أو يشيب فتاهم ويحدث ناشٍ والصغير فيكبر  
فهذه الفاء رابطة أيضاً، ووجه الربط أنها على معنى: أما الصغير فيكبر، ذلك أن الشاعر وصف حال الناس، وفصل، ولما كانت (أما) تستعمل في مجال التفصيل، أدخل الفاء لهذا المعنى فكأنه قال: هذه حال الناس، أما الهرمُ فيموت، وأما الفتى فيشيب، وأما الناشئ فيحدث، وأما الصغير فيكبر. والله أعلم.

وأما التأويل الذي ذكره ابن هشام لقول الشاعر:  
أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأيّ ذاك تصير  
فقد ذكره سيبويه ومن فسّر كلامه<sup>(١)</sup>، ولكن حذف الفعل الذي فاعله ضمير لا يكاد يوجد إلا بعد الاستفهام أو الشرط في نحو: (أأنت قلت للناس)<sup>(٢)</sup>

لذلك أرى أن الأولى أن يكون (أنت) مبتدأ مؤخرًا و(رواح) خبراً مقدماً، والتقدير: أنت رواح مودع أم بكور؟ على سبيل الاتساع، كقول الخنساء: فإنما هي إقبال وإدبار، وتكون جملة (فانظر) معطوفة على الجملة الاستفهامية. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر الكتاب ١/١٤٠-١٤١.

(٢) من الآية ١١٦ المائدة.

(٣) أجاز ابن الشجري أن يكون (رواح) خبراً عن (أنت) بنقدير: (أذو رواح أنت) وذكر أعراب أخرى. ينظر أمالي ابن الشجري ١/١٣٥-١٣٦.

(من) بمعنى البدل:

والبيت الثاني من بيتي سالم بن دارة يعد شاهدا قويا على مجيء (من) بمعنى البدل، أعني قوله: لا تأخذن مائة مني مجلجلة، يعني: لا تأخذن بدل دمي مائة مجلجلة من الإبل.

ولم يذكر سيبويه البدل من المعاني التي تدل عليها (من) وإنما قال: (وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابا: من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها، وتكون أيضا للتبعيض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه، وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجرّ، لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بـ(من) لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس...<sup>(١)</sup>)

فسيبويه هاهنا يثبت لـ(من) ابتداء الغاية في المكان، وما لم يكن مكانا فمحمول عليه، ويثبت لها التبعيض، والزيادة للتوكيد.

وظاهر كلامه أن الزائدة راجعة إلى التبعيضية، ولكنها تدل إلى جانب ذلك على التوكيد، فكان التقدير عنده: ما جاءني أحد من جنس الرجال.

وجعل (من) للتبعيض في نحو: ويحه من رجل، ولي ملؤه من عسل، وهي (من) البيانية، التي وضعت لبيان الجنس، كما أرجع (من) التفضيلية إلى التبعيض مع ابتداء الغاية، فقال: (وكذلك: ويحه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال، وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرّ من زيد، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك، إلا أنّ هذا و(أفضل منك) لا يستغني عن (من)

(١) الكتاب ٤/٢٢٤-٢٢٥.



فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها<sup>(١)</sup> يفهم من هذا وما سبق أن سيبويه يرى أن (من) الزائدة للتوكيد فيها معنى التبعية، وأن (من) البيانية أيضا فيها معنى التبعية، وأن (من) التفضيلية لازمة، وفيها معنى التبعية والابتداء، وكذلك (من) في نحو: (أخزي الله الكاذب مني ومنك)، وكون الزائدة مشربة معنى التبعية لا يعني أن سيبويه يرى أنها كالتي في (هذا منهم) لذلك لا وجه لاعتراض ابن مالك على سيبويه<sup>(٢)</sup>، حيث فهم من كلامه السابق أنه يرى أن الزائدة يقصد بها التبعية، وليس الأمر كما فهم، وإنما مراد سيبويه أن (من) استعملت زائدة للتوكيد، في نحو: ما أتاني من رجل، لأن الموضع موضع تبعية، أي أن التقدير: ما أتاني رجل من جنس الرجال، ففيها معنى التبعية وإن لم تكن مخصصة لهذا المعنى، ولو أراد سيبويه أن يجعلها في هذا الموضع خالصة للتبعية ما خصها بحديث مستقل عن التبعية.

وكذلك لا وجه لاعتراضه على سيبويه في دلالة (من) التفضيلية على الابتداء والتبعية معا، فمراد سيبويه - والله أعلم - أن (من) التفضيلية تدل على ابتداء الفضل من المفضل عليه، وتدل على التبعية من حيث أن المفضل عليه بعض من عموم الجنس، فإذا كان المجرور بها دالا على العموم كقولنا: الله أعظم من كل عظيم، تمحضت (من) لابتداء الغاية لا للمجاورة كما زعم ابن مالك<sup>(٣)</sup>.

وإذا علمنا هذا علمنا أنه لا وجه لاعتراض المبرد على سيبويه، وليس ثم داع لردّ مثل ردّ ابن ولاد عليه، حيث حاول نفي معنى ابتداء الغاية عن (من) التفضيلية وإثبات معنى التبعية لها، فأثبت جزءا مما أراد

(١) المرجع السابق ٤/٢٢٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/١٣٥-١٣٦.

(٣) المرجع السابق.



سيبويه وردّ جزءاً آخر<sup>(١)</sup>.

ولم يثبت المبرد أيضاً مجيء (من) للبدل، وأرجع التبعية نفسه إلى ابتداء الغاية، حيث قال: ( وكونها في التبعية راجع إلى هذا لا يعني ابتداء الغاية) وذلك أنك تقول: أخذت مال زيد، فإذا أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فأما رجعت بها إلى ابتداء الغاية<sup>(٢)</sup>.

وكذلك لم يذكر معنى البدل لـ(من) ابن السراج في الأصول، والعجيب من ابن مالك أنه استشهد بنص من الأصول في تفسير كلام سيبويه لإثبات أن سيبويه قد ذكر أن من معاني (من) الانتهاء، مع أن ابن السراج ينفي ذلك، قال ابن مالك:

(ومجيء (من) للانتهاء كقولك: قربت منه، فإنه مساوٍ لقولك: قربت إليه، وقد أشار سيبويه إلى أن من معاني (من) الانتهاء، فقال: وتقول: رأيت من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء، قال ابن السراج رحمه الله: وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، فـ(من) لك، وإذا قلت: رأيت الهلال من خلل السحاب، فـ(من) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فلذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك: رأيت من ذلك الموضع) انتهى كلام ابن مالك<sup>(٣)</sup>.

والصحيح أن ابن السراج ساق كلامه للفصل بين (إلى) و(من) منبهاً إلى أنه قد يحدث خلط عند من يقرأ كلام سيبويه، فقال بعد أن أورد قول سيبويه السابق (وتقول: رأيت من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء)<sup>(٤)</sup>:

(١) ينظر المقتضب ١/٤٤، الحاشية ٤.

(٢) المرجع السابق ٤٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٣٦.

(٤) الكتاب ٤/٢٢٥.

(وهذا كلام يخلط معنى (من) بمعنى (إلى) فإثما (إلى) للغاية، و(من) لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، فد(من) لك، وإذا قلت: رأيت الهلال من خلال السحاب، فد(من) للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فلذلك جعل سبويه (من) غاية في قولك: رأيت من ذلك الموضع، وهي عنده ابتداء غاية إذا ذكرت (إلى) معها مذكورة أو منوية، فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية، وبدل على ذلك قوله: ما رأيت من يومين، فجعلها غاية، كما قلت: أخذته من ذلك المكان، فجعلته غاية ولم ترد منتهى، أي: لم ترد ابتداء له منتهى، أي: استغنى الكلام دون ذكر المنتهى)<sup>(١)</sup>

وحاصل كلامه أن (من) التي هي لابتداء الغاية قد تكون متعلقة باسم، ذلك الاسم قد يكون غاية لفعلك، فيقال عندئذ: إن (من) للغاية، باعتبار أن متعلقها غاية، فقولك رأيت من ذلك الموضع، الجار والمجرور متعلقان بحال من الهاء في (رأيت) والهاء مفعول، وهو غاية لرؤيتك، والتقدير: رأيت كائنا من ذلك الموضع، فد(من) باعتبار تعلقها بهذه الحال لابتداء الغاية، أي: ابتداء الكينونة كان من ذلك الموضع، وهي باعتبار فعل الرائي غاية، لأن الشخص المرئي كان غاية للرؤية، وفي مثل هذا لا تذكر (إلى) معها، فلا يقال رأيت من موضع كذا إلى موضع كذا. والفرق بين (من) التي جعلها سبويه غاية والتي جعلها لابتداء الغاية يظهر في هذين المثالين: رأيت من مكان بعيد، ورأيت قادمًا من مكان بعيد، ففي المثال الأول (من) غاية من حيث تعلقها بكون عام حال للمفعول به الذي هو غاية الرؤية، ولا يصح أن يقال: رأيت من مكان بعيد إلى مكان قريب، وفي المثال الثاني (من) لابتداء الغاية، من حيث تعلقها بكون خاص حال للمفعول به الذي هو غاية الرؤية، وفي هذه الحالة يجوز أن تستعمل معها (إلى) فيقال: رأيت قادمًا من مكان بعيد إلى مكان قريب.

(١) الأصول ١/٤١١، وينظر التعليقة لأبي علي ٤/٢٤٧-٢٤٩.

وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه ابن مالك من أن سيبويه أشار إلى إن من معاني (من) الانتهاء مثل (إلى) مخالف لتفسير ابن السراج لكلام سيبويه، والدليل على أن (من) في المثال الذي ذكره سيبويه (رأيته من ذلك الموضع) ليست لانتهاء الغاية أنه لا يصح أن يحل محلها (إلى)، فلا يصح أن يقال: رأيته إلى موضع كذا، كما صح أن يقع موقعها في مثال ابن مالك: قربت منه.

وتمّ فرق بين أن تكون غاية وأن تكون لانتهاء الغاية، فالتى لانتهاء الغاية ينبغي أن تكون بمعنى (إلى) أما الغاية فتعني ابتداء الغاية وانتهاءها معا، كمثال سيبويه رأيته من موضع كذا، وقولهم: أخذت من الصندوق<sup>(١)</sup>.

وإذا ثبت في استعمال العرب أن الفعل (قرب) يتعدى بـ(من) وبـ(إلى) فقد يكون ذلك دليلا على أن (من) تأتي لانتهاء الغاية كما قال ابن مالك والكوفيون من قبله، ولكن ذلك لا يعني أن سيبويه أثبت لـ(من) معنى انتهاء الغاية.

وعندي أن تمّ فرقا دقيقا بين (قربت منه) و(قربت إليه)، ذلك أن الاقتراب تقصير للمسافة بين المقترب والمقترَب منه أو إليه، فقولنا: (قربت منه) يعني أن ابتداء التقصير كان من جهة المقترب منه، وإن كان في الحقيقة من جهة المقترب، أما (قربت إليه) فيعني أن تقصير المسافة بدأ من جهة المقترب شيئا فشيئا إلى المقترَب إليه، فمع الأول لا يمكن تقدير (إلى) ومع الثاني يمكن تقدير (من) وإن لم تستعمل لأن التقدير: قربت ابتداء من مكاني إلى مكانه.

ولابن مالك أن يستدل على صحة دعواه بما استدل به الأصمعي وهو قول الشاعر:

أأزمعت من آل ليلى ابتكارا      وشطت على ذي نوى أن تُزارا<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر رصف المباني/٣٨٨، والجنى الداني/٣١٣.

(٢) معاني الحروف المنسوب للرماني/٩٨.

معناه: آازمعت ابتكارا إلى آل ليلى.

وهذا كقول الشاعر في مديح حمزة بن عبدالله بن الزبير:

يمتّ من عامر في خير محتدها ومن بني مذحج في حيّة البلد<sup>(١)</sup>  
ذلك أن الفعل (متّ) يتعدى يألى، يقال: فلان يمت إليك بقراءة، وامتّ  
إليه بالشيء توسل، قال الشاعر:

تمت بأرحام إليك وشيخة ولا قرب إلا بالأرحام ما لم تقرب<sup>(٢)</sup>  
فكان المادح أراد أن يجرد الفعل (متّ) من معنى التوسل فعده  
بـ(من) ليجعل عامرا مبدأ ومنتهى في الوقت نفسه.

أعود إلى (من) بمعنى البدل فأقول: لم يتعرض لهذا المعنى أبو عليّ  
في الإيضاح، ولا شارحه عبدالقاهر في المقتصد، ولا الزجاجي في كتابه  
حروف المعاني، ولا ابن جنى في اللمع، ولا الزمخشري في المفصل، ولا  
شارحه الخوارزمي، ولا ابن يعيش، ولا ابن الأنباري في أسرار العربية،  
ولم يثبته صاحب معاني الحروف المنسوب للرماني، ولا صاحب الأزهية  
في علم الحروف، ولا صاحب رصف المباني، ولا ابن خروف في شرح الجمل  
ولا الشلوبين في شرح الجزولية الكبير، ولا ابن عصفور في شرح الجمل.  
ثم وجدت بعد بحث، أن الزمخشري ذكر هذا المعنى في الكشف<sup>(٣)</sup>  
في تفسير قوله تعالى في سورة التوبة: (أرضيتم بالحياة الدنيا من  
الآخرة)<sup>(٤)</sup> فقال: بدل الآخرة، كقوله (جعلنا منكم ملائكة)<sup>(٥)</sup> وهاتان  
الآيتان من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(٦)</sup>، وأضاف ابن مالك

(١) البيت لموسى شهوات، ينظر جمهرة نسب قريش ١/٤٤.

(٢) ينظر اللسان (متت).

(٣) ج ٢/١٩٠.

(٤) من الآية ٣٨.

(٥) من الآية ٦٠ الزخرف.

(٦) ج ٣/١٣٤.

شاهدا شعريا وهو قول الشاعر:

أخذوا المخاض من الفصيل غلبةً ظلما ويكتب للأمير أفيلا<sup>(١)</sup>  
أي: أخذوا ذات المخاض بدلا من الفصيل، ولم أجد فيما رجعت إليه  
من استشهد بهذا البيت على دلالة (من) على البدل، وقد استشهد به أبو  
عليّ على مجيء المصدر على فعلة، وكذلك فعل ابن يعيش<sup>(٢)</sup>.  
وإذا كان أكثر النحويين الذين سبقوا ابن مالك لم يثبتوا معنى البدل  
لـ(من) فكيف ينظرون إلى (من) في هذه الشواهد؟

إنهم يؤولون، فالتقدير في آية التوبة: اعتصمتم من الآخرة راضين  
بالحياة الدنيا<sup>(٣)</sup>، أما آية الزخرف فـ(من) فيها تبعيضية، وتأويل الآية:  
لوئدنا منكم يا رجال ملائكة في الأرض يخلفونكم، أو حولنا بعضكم  
ملائكة<sup>(٤)</sup>، وكذلك في آية آل عمران (إن الذين كفروا لن تغني عنهم  
أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) التي فسرها الزمخشري بأن المعنى:  
لن تغني عنهم من رحمة الله ومن طاعة الله شيئا، أي: بدل رحمته  
وطاعته وبدل الحق<sup>(٥)</sup>، فأنها عند النحويين لا ابتداء الغاية مجازا، أي:  
من عذاب الله جزائه، أو أنها تبعيضية على تقدير: لن تدفع عنهم شيئا  
من عذاب الله<sup>(٦)</sup>.

وإذا كان الزمخشري لم يثبت معنى البدل لـ(من) في المفصل وأثبتته  
في الكشاف، فقد يكون ما في الكشاف من باب تقدير كون خاص لم يتعلق  
(من) وتكون (من) على بابها ابتدائية، يعني: حالة كون الحياة الدنيا

(١) البيت في أمالي المرزوقي/ ٤٨١: أخذوا المخاض من القلاص...

(٢) ينظر التكملة/ ٥١٠، وابن يعيش/ ٦/ ٤٤.

(٣) ينظر الدر المصون/ ٦/ ٥٠.

(٤) المرجع السابق/ ٩/ ٦٠٢-٦٠٣.

(٥) ينظر الكشاف/ ١/ ٤١٤.

(٦) ينظر الدر المصون/ ٣/ ٣٥-٣٦.

بديلا من الآخرة، لكن يرد عليه أن الكون الخاص لا يجوز حذفه، وله أن يجيب بأن الكون الخاص إذا كان متعينا من خلال السياق بحيث يؤمن اللبس جاز حذفه، والعرب إذا أمنوا اللبس حذفوا وأوجزوا، وعلى هذا تكون (من) الثانية في قولنا: رأيت الهلال من داري من خلال السحاب، متعلقة بكون خاص محذوف، والتقدير: رأيت من داري الهلال ظاهرا من خلال السحاب، فتكون (من) الثانية ابتدائية متعلقة بـ(ظاهرا) المحذوف ولا تكون غاية للرؤية.

وبعد فإن قول ابن دارة يبقى شاهدا قويا عند من يرى ورود (من) بمعنى البدل، فليُضَفْ إلى ما ورد في هذا الباب.

## الشاهد الرابع

قال الفرزدق يمدح حمزة بن عبدالله بن الزبير:  
يا حمزَ هل لك في ذي حاجة عرضت أنضاؤه بمكان غير مطور

قال محقق الكتاب الأستاذ محمود شاکر رحمه الله:  
في أصول الأغاني (عرضت) كما هي هنا فغيرها الشنقيطي: غرضت  
أي ضجرت وملت وقلقت بالمقام، والذي في الأصول صواب، وهو من  
العَرَض بفتح الحاء، وهو الأمر يعرض للرجل يبتلى به من مرض أو لصوص  
أو هموم وأشغال، يقال: عرض له عارض من الحمى، يعنى أصابته،  
فقوله: أنضاؤه بمكان غير مطور، مبتدأ وخبره، أي نزلت أنضاؤه بمكان  
غير مطور<sup>(١)</sup>.

قلت: إذا كان قوله (أنضاؤه بمكان غير مطور) مبتدأ وخبراً فتقديره  
بـ (نزلت) غير وارد لأن الجار والمجرور يعلقان بكون عام لا بكون خاص،  
وقد دأب النحويون على تقديره بـ (استقر) أو (مستقر) أو (كائن) أو ما  
شابه ذلك، فكان الأولي أن يقول: أنضاؤه استقرت بمكان غير مطور.  
أما حديثه عن (عرضت) وتغيير الشنقيطي لها إلى (غرضت) فما  
ذهب إليه الشنقيطي له وجه قوي، ويكون معنى البيت: هل لك أن تعين  
ذا حاجة ملت رواجه المقام بمكان غير مطور، ينتظر الغيث، وتكون  
(أنضاؤه) فاعلاً للفعل (غرضت).

ولكن إذا كانت الأصول بالعين لا بالغين وجب الالتزام به، وبخاصة  
أن الغالب في الكلام أن يقال: عرضت لي حاجة، بمعنى بدت لي أو  
ظهرت، وعلى هذا فتفسير الشيخ محمود شاکر بأنه من قولهم: عرض  
لفلان عارض من حمى، لا وجه له، وإنما المعنى: هل لك في إعانة ذي  
حاجة ظهرت له أو بدت للعيان، قال الجوهري: وقولهم فلان ركوض بلا

(١) جمهرة نسب قريش/ ٤٠، الحاشية ٧.



عروض، أي بلا حاجة عرضت له، ففسر العروض بالحاجة تعرض للإنسان.

حذف المبتدأ وإبقاء متعلقه:

كان هذا تعليقا على تعليق المحقق على كلمة في البيت، ذكرته عرضا، وإنما أوردت البيت لأقول: إنه من شواهد حذف المبتدأ وإبقاء المتعلق به، وموضع الشاهد قوله: هل لك في ذي حاجة عرضت، والتقدير: هل لك رغبة في إعانة ذي حاجة عرضت، يحضه على إعانته وإعانتته، وقد التزم العرب حذف المبتدأ في مثل هذا، قال الراجز: <sup>(١)</sup>

يا ليلُ أسقاك البريق الوامض

هل لك والعارض منك عائض

في هجمة يُسئر منها القابض

الهجمة: من الأربعين إلى ما زاد، أي: هل لك رغبة في هجمة من الإبل أجعلها لك مهراً يترك السائق بعضها لا يقدر أن يجمعها لكثرتها.

و(هل) في بيت الفرزدق وفي هذا الرجز للاستفهام الذي يراد به الحض، ولم يثبت أصحاب حروف المعاني لـ (هل) هذا المعنى فليستدرك.

ومما جاء فيه (هل) للحض قول الشاعر:

هل لك والهل خير

في ماجد ثبت الغدر

ثبت الغدر: ثابت في القتال.

أما حكاية الخليل مع أبي الدقيش فالظاهر أن (هل) فيها للعرض، فقد روي أن الخليل قال لأبي الدقيش: هل لك في تمر وزيد، فقال أشد الهل وأوحاه، ورواية الجوهري: هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون، فقال: أشد الهل.

والذي في العين: قال الخليل لأبي الدقيش هل لك في الرطب؟ قال:

(١) ينظر الصحاح، واللسان (عرض).



أشد هلٍ وأوحاه، فخفف، وبعض يقول: أشد الهل وأوحاه<sup>(١)</sup>.  
وقد قدر ابن السكيت<sup>(٢)</sup> المحذوف في مثل هذا بالحاجة، أي هل لك  
حاجة في كذا، والأولى تقديره بالرغبة أو الإرادة.  
وقد يراد بهل في مثل هذا الأسلوب التحذير، قال الراجز<sup>(٣)</sup>:

هل لك أن تدخل في جهنم  
قلت لها لا والجليل الأعظم  
ما لي من هل ولا تكلم

والمصدر المؤول من (أن تدخل) محله النصب بنزع حرف الجر (في)  
لأن الأصل: هل لك في أن تدخل، أو محله الجر عند من يثبت لحروف الجر  
العمل مع الحذف، والجار والمجرور متعلقان بالمبتدأ المحذوف. والذي يظهر  
من هذه الشواهد أن المبتدأ ها هنا متروك إظهاره إذا أريد بالاستفهام  
الحض أو العرض أو التحذير، وهو مما لم ينبه إليه النحويون عند حديثهم  
عن حذف المبتدأ، فليستدرك. والله أعلم.

(١) ينظر العين (هلل) ج ٣/٣٥٢، الصحاح (هلل)، حاشية الباب ورقة ٢٢ب.

(٢) إصلاح المنطق ١٧٢.

(٣) هو شبيب بن عمر الطائي، ينظر اللسان (هلل).

## الشاهد الخامس

قال موسى بن يسار شهوات يمدح حمزة بن عبدالله بن الزبير<sup>(١)</sup>:  
سألت لؤياً وألفافها      ومن كان بالناس منهم عليما  
من أكرمها منصباً في اللبا      ب وأحمدها في لؤي زعيما  
فكنت وما شك لي عالم      من الناس والعلم يشفي الغشوما  
كريم لؤي إذا حُصّلت      لك المجد قدماً عليها مقيما  
وأطعمهم عند جهد الزمان      إذا لم تر الشول إلا هجوما

الاعتراض بأكثر من جملة:

قوله: فكنت...، يحتمل أن يكون خبر (كان) فيه محذوفاً للدلالة ما سبق من الاستفهام عليه، يعني فكنت كريمها منصباً وأحمدها زعيماً، وتكون جملة (وما شك لي عالم) معطوفة على جملة (فكنت)، ثم انتصب (كريم لؤي) على المدح، وجملة المدح مستأنفة.

ويحتمل أن تكون (كريم لؤي) خبراً لـ (كنت) وبين اسمها وخبرها جملتان معترضتان، وهما جملة (وما شك لي عالم) وجملة (والعلم يشفي الغشوما)، وهذا ما يقوي مذهب ابن مالك الذي يجيز الاعتراض بأكثر من جملة، وفي ذلك يقول رداً على أبي علي:

(وزعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح ما زعم، بل الاعتراض يكون بجملتين كثيراً، ومن ذلك قول زهير:

لعمر أبيك والأنباء تنمي      وفي طول المعاشرة التقالي  
لقد باليت مظعن أم أوفى      ولكن أم أوفى لا تبالي  
ومنه قوله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم

(١) جمهرة نسب قريش/ ٤٢.

فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر<sup>(١)</sup>. قال الزمخشري في الكشاف<sup>(٢)</sup>: (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون)<sup>(٣)</sup> اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما (فأخذناهم بغتة) و(أفأمن أهل القرى) وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل<sup>(٤)</sup> انتهى كلام ابن مالك<sup>(٥)</sup>.

قلت: استشهاد ابن مالك بالشعر لا جدال فيه، فقد اعترض بجملتين بين القسم وجوابه، ولكن استشهاده بالآيات فيه نظر، فأيتا النحل جعل ابن مالك (بالبينات والزبر) فيهما متعلقاً بالفعل نوحى، أي نوحى إليهم بالبينات والزبر فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، ولكن يحتمل أن يكون (بالبينات والزبر) متعلقاً بالفعل (تعلمون) وعندئذ ينتفي الاعتراض، وكذلك الاعتراض غير متعين فيما أورده الزمخشري فقد تكون الجمل كلها معطوفة على جملة (فأخذناهم بغتة).

(١) النحل: ٤٣، ٤٤.

(٢) ينظر الكشاف ٩٨/٢.

(٣) الأعراف ٩٥-٩٧.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٨/٢.

(٥) الآيات هي: ( . . . وقالوا قد مسّ أباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون، ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحي وهم نائمون) [الآيات ٩٥-٩٧ من سورة الأعراف] والجمل السبع التي أشار إليها ابن مالك هي: آمنوا، اتقوا، فتحنا، كذبوا، أخذناهم، كانوا، يكسبون. والحق أنها أنها ثلاث جمل، وهي الجملة الشرطية، وجملة (كذبوا) وجملة (فأخذناهم) والجمل الأخرى من مكونات هذه الجمل.

وينضم الشاهد الشعري الذي ذكرته وهو قول الشاعر:  
فكنت - وما شك لي عالم من الناس والعلم يشفي الغشوما  
كريم لؤي إذا حصلت لك المجد قدماً عليها مقيما  
إلى قول زهير الذي أنشده ابن مالك فهما شاهدان قويان على جواز  
الاعتراض بجملتين. والله أعلم.

صياغة اسم التفضيل مما كان على وزن أفعل:  
وقوله (أطعمهم) اسم تفضيل من الفعل المزيد (أطعم) والقياس في  
مثل هذا أن يقال وأكثرهم إطعاماً، وقد جعل بعض النحويين ورود  
(أفعل) التفضيل على وزن (أفعل) من الفعل الوارد على وزن (أفعل)  
شذوذاً<sup>(١)</sup>، وذكر الرضي<sup>(٢)</sup> أن سيبويه أجاز ذلك وجعله قياساً في كل  
ما كان من باب (أفعل).

وليس لسيبويه نص صريح في جعل صياغة (أفعل) التفصيل مما ورد  
من الأفعال على وزن (أفعل) قياساً في باب اسم التفضيل، ولكنه قال  
في باب التعجب: (هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل  
ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبدالله) ثم قال: (وبناؤه أبدأ  
من فَعَلَ وفَعَلَ وفَعُلَ وأفَعَلَ، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له  
مثالاً واحداً يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما، وإن  
كان من حَسُنَ وكُرِّمَ وأعطى، كما قالوا، أجدل، فجعلوه اسماً وإن كان من  
الجدل، وأجري مجرى أفعل)<sup>(٣)</sup>.

ولأن شروط صياغة اسم التفضيل وفعلي التعجب واحدة نسب  
الرضي إلى سيبويه أنه يجيز صياغة اسم التفصيل من الأفعال المزيدة

(١) ينظر اللباب ٤٨٢.

(٢) في شرح الكافية ٢/٢١٣.

(٣) الكتاب ١/٧٣.

التي على وزن (أفعل) نحو: أعطى، وأولى.  
وقال ابن السراج: (إنما جاز ما أعطاه وما أولاه، على حذف الزوائد أنك رددته إلى الثلاثة. فإن قلت في افتقر: ما أفقره فحذفت الزوائد ورددته إلى (فقر) جاز) <sup>(١)</sup>.

قلت: لكن المعنى لا يساعد ما ذهب إليه ابن السراج فما أفقره مختلف في معناه من: ما أشد افتقاره وما أضربه مختلف في معناه من ما أشد مضاربه أو إضرابه أو نحو ذلك من المزيد.

وقد أوضح ابن مالك مذهب سيبويه في هذه المسألة وقال إنه لا يفرق في جواز صياغة فعل التعجب من الفعل المزيد بالهمزة في أوله بين ما كانت همزته للتعدية، وما كانت همزته لغير التعدية <sup>(٢)</sup>.

وبهذا المذهب أخذ، حيث قال في شرح التسهيل: (وإن كان المزيد على وزن أفعل لم يقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر. هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه) <sup>(٣)</sup>.

وعلل صحة القياس بأن المزيد بالهمزة يشبه المجرد لفظاً ووافقه كثيراً، مثل سرى، وأسرى، وطلع على القوم وأطلع عليهم، وطفلت الشمس وأطفلت، وغير ذلك <sup>(٤)</sup>.

غير أن ابن مالك لم يذكر شواهد شعرية، وإنما أورد في باب اسم التفضيل قولهم: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من ذلك، وأشجر منه، واستشهد بقول عمر رضي الله عنه: إن أهم أموركم عندي الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه،

(١) الأصول ١/١٠٣.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/٤٦-٤٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع، أي : أشد تضييعاً<sup>(١)</sup>. لذلك فإن قول الشاعر: وأطعمهم عند جهد الزمان.....  
شاهد شعري يمكن أن يضم إلى الشواهد النثرية في الاستدلال على جواز ورود (أفعل) التفضيل من الفعل الوارد على وزن (أفعل). والله أعلم.

---

(١) المرجع السابق ٥١/٣.

## الشاهد السادس

قال مساحق بن عبدالله بن مخزومة العامري يمدح ثابت بن عبدالله بن الزبير<sup>(١)</sup>:

لسانك خيرٌ كلُّه من قبيلة      ومن كل ما يأتي الفتى أنت فاعله  
ورثت - أبا بكر - أباك بيانه      وسيرته في ثابت وشمائله

الفصل بين اسم التفضيل والمجرور (من) التفضيلية:  
لا يخلو (خيرٌ) في البيت الأول من أن يكون خبراً للسان، و(كلُّه) توكيد للضمير المستتر في (خير)، أو يكون (خير) خبراً، و(كله) توكيد للسان، أو يكون (خير) خبراً و (كلُّه) فاعلاً له، أو يكون (خير) خبراً مقدماً و(كلُّه) مبتدأ مؤخرًا، وجملة (كله خير) خبر للسان.  
أما الوجه الأخير فلا يجوز لأنه يؤدي إلى الفصل بين اسم التفضيل (خير) وصلته (من قبيلة) بالمبتدأ (كله) فيكون كقولك:

أفضلُ زيدٌ من عمرو، وهذا غير جائز  
وأما أن يكون (كله) فاعلاً لاسم التفضيل (خير) فهذا أيضاً غير جائز، إلا على لغة ضعيفة، لأن اسم التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر إلا في نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد، وقد أغفل هذا ابن مالك عند حديثه عن رأي الأخفش في جواز رفع الصفة الاسم الظاهر على الفاعلية دون اعتماد على نفي أو استفهام، فقال تعليقاً على قول الشاعر:

فخير نحن عند البأس منكم      إذا الداعي المثوب قال يا لا: <sup>(٢)</sup>

(١) جمهرة نسب قريش ٩٢. وأبو بكر كنية ثابت بن عبدالله بن الزبير فهو منادى في البيت الثاني بين الفعل ومفعوله.

(٢) البيت لزهير بن مسعود الضبي أو سويد، كما في نوادر أبي زيد ١٨٥،

(فخبر مبتدأ و (نحن) فاعل، ولا يكون (خير) خبراً مقدماً و(نحن) مبتدأ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين (أفعل) التفصيل و(من) وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينها مبتدأ كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعاً به (خير) على الفاعلة لم يلزم ذلك، لأن فاعل الشيء كالجزم منه<sup>(١)</sup> هذا نصه، ولم يشر إلى ما يرد على هذا من رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر خارج مجاله وهو ما يسمى بمسألة الكحل، مع أنه نص في التسهيل على أن اسم التفضيل لا يرفع ظاهراً إلا قبل مفضول هو مذكور أو مقدر، وبعد ضمير مذكور أو مقدر مفسر بعد نفي أو شبهه يصاحب (أفعل)، وقال في الشرح: (الأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به، أوجب له القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ والعمل، أما في اللفظ فلزومه في حال التنكير لفظاً واحداً، وأما في العمل فكونه لا يرفع ظاهراً إلا على لغة ضعيفة حكاه سيبويه، فقال على تلك اللغة: مررت برجل أكرم منه أبوه، لأنه بمعنى: مررت برجل فائقه في الكرم أبوه، ومن هذه اللغة احترزت بقولي: لا يرفع أفعل التفضيل في الأعراف إلا ظاهراً)<sup>(٢)</sup>.

وقد تنبه إلى هذا أبو علي الفارسي، فقال في معرض حديثه عن الوجوه في البيت السابق (ويجوز على وجه آخر وهو أن يجعل (خير) صفة مقدمة يقدر ارتفاع (نحن) به، كما يجيز أبو الحسن في قائم الزيدان، أن ارتفاع الزيدان به (قائم) فلا يقع على هذا فصل بشي يكره ولا يجوز، لأن (نحن) على هذا مرتفع به (خير) إلا أن ذا قبيح لأن (خير) وبابه لا يعمل عمل الفعل إذا جرى على موصوفه إلا مستكرهاً قليلاً، فإذا كان جارياً على الموصوف قليلاً قبيحاً إعماله في الظاهر، كان

والخزانة ٢: ٦٠.

(١) شرح التسهيل ١/ ٧٤.

(٢) المرجع السابق ٣/ ٦٥.



مبتدأ غير جار على شي أقبح وأشد امتناعاً<sup>(١)</sup>.  
وأما أن يكون (كله) توكيداً للسان ففيه أيضاً ما في الوجه الأخير  
من أن ذلك يؤدي إلى أن يفصل بين أفعال التفضيل وصلته بأجنبي وهو  
توكيد اللسان، ولكنه أقل قبحاً، لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في  
المتبوع، فهو عندئذ كقولنا: زيد أفضل نفسه من عمرو. ولكن فيه أمر  
آخر غير مستحسن، وهو الفصل بين التوكيد والمؤكد.

فلم يبق إلا الوجه الأول وهو أن يكون (خير) خبراً و(كلهم) توكيداً  
للمضمير المستتر في (خير) أي: لسانك خير هو كله وهذا هو الذي عليه  
المعنى ويخلو من المحاذير التي في غيره من الوجوه، وهو الوجه الذي  
ارتضاه أبو علي في قول الشاعر السابق:

فخير نحن عند البأس منكم .....

حيث قال في بيان الوجه الأول وهو قسيم الوجه الآخر السابق:  
(أحدهما: أن يكون قوله (خير) خبر مبتدأ محذوف كأنه في التقدير:  
نحن خير عند البأس منكم، ف(نحن) على هذا في البيت ليس بمبتدأ لكنه  
تأكيد لما في (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف، وحسن هذا التأكيد لأنه  
حذف المبتدأ من اللفظ، ولو لم يحذف كان حسناً أيضاً، وإذا كان كذلك  
لم يقع الفصل بشيء أجنبي بل بما هو منه ويحسن الفصل به)<sup>(٢)</sup>.

ولم يقف النحويون طويلاً على البحث في الفصل بين أفعال التفضيل  
(من) التفضيلية، وقد وجدت أبا حيان في ارتشاف الضرب أكثرهم  
عناية بهذه المسألة، فقال: ويجوز الفصل بين (أفعل) و(من) بمعمول  
لأفعل من جار ومجرور وظرف وتمييز... وقد يفصل بغير المعمول  
كالمنادى، قال جرير:

لم يلق أخبث يا فرزدق منكم  
ويلو وما اتصل بها، قال:

(١) المسائل البغداديات ٤١٦-٤١٧.

(٢) المرجع السابق ٤١٥.

ولفوك أطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر<sup>(١)</sup>  
واعتماداً على شاهدنا يجب أن يضاف: ويجوز الفصل بين (أفعل)  
وصلته بتوكيد مرفوعه المضمّر، كما يجوز الفصل بمرفوعه الظاهر كما في  
مسألة الكحل.

وإن كان أجزى الاعتراض بالمنادى وب (لو) وما اتصل بها بين (أفعل)  
و(من) فلا مانع عندي أن يعترض بينهما بالقسم في نحو: أنت أفضل  
والله من عمرو. والله أعلم.

إقامة الصفة مقام الموصوف إذا كانت جملة:

أعود إلى البيت الشاهد، وأقول إن شطره الثاني مشكل وهو قوله:  
(ومن كل ما يأتي الفتى أنت فاعله)، حيث يمكن أن يكون أراد: وخيرُ  
من كل ما يأتي الفتى فعلٌ أنت فاعله، فحذف (خير) للدلالة (خير) في  
الشرط الأول عليه، وحذف (فعل) وأقام صفته مقامه، وهي جملة (أنت  
فاعله) وهذا ضعيف من قبل أن الجملة الواقعة صفة لا تقوم مقام  
الموصوف في الاختيار إلا إذا كان الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن  
كقول الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح  
أو مجرور ب (في) كقول الراجز:

لو قلت ما في قومها لم تيشم يفضلها في حسب وميشم  
وإن كان قد ورد دون (من) و(في) كقول الشاعر:

لكم مسجداً لله المزوران الحصى لكم قبصه من بين أثري وأقترا<sup>(٢)</sup>  
ولو جاز مثل هذا الوجه الذي ذكرته في توجيه قوله: (ومن كل ما  
يأتي الفتى أنت فاعله) لجاز قولنا: زيد أفضل من عمرو ومن خالد بكرٌ  
أي وأفضل من خالد بكرٌ، ولا أعلم شاهداً على جواز مثل هذا غير هذا

(١) الارتشاف ٣/٢٠٣، وينظر شرح التسهيل ٣/٥٣-٥٤، وشرح الكافية  
للرشي ٢: ٢١٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٢٣، وارتشاف الضرب ٢/٦٠٢.

الشاهد.

وإذا صح مثل هذا التعبير يكون البيت شاهداً على شيئين، أحدهما جواز حذف الخبر الذي هو كون خاص وإبقاء متعلقه إذا دل عليه دليل، والثاني إقامة الجملة الاسمية مقام الموصوف المحذوف دون أن يكون بعض مجرور بمن أو (في).

إعمال العامل في المعمول وضميره:

والوجه الثاني أن يكون أراد: أنت فاعل فعلاً حميدة من كل أنواع الفعال التي يأتيها الفتى المشهود له بالفضائل، ووجه الإشكال في هذا الوجه أن (من كل ما يأتي الفتى) يكون متعلقاً بالخبر (فاعله) والضمير في الخبر عائد إلى (كل ما يأتي الفتى) فيكون اسم الفاعل (فاعله) قد تعدى إلى الشيء وضميره، وهذا مما لم يجيزوه، ولذلك قالوا في قوله: هذا سراقاة للقرآن يدرسه.....

إن الهاء في (يدرسه) مفعول مطلق، وليست عائدة للقرآن، لثلاث يتعدى الفعل يدرس إلى الشيء وضميره<sup>(١)</sup>.

وهذه الأبيات قالها الشاعر في مدح ثابت بعد أن كلم الوليد بن عبد الملك معتذراً لأهل المدينة الذين بدر منهم ما جعله يعتب عليهم، فطلب أهل المدينة من ثابت أن يعتذر لهم، فكلم الخليفة، وقال قولاً عجيباً، فقبل منهم الوليد وعفا عنهم، ولذلك قال الشاعر: لسانك خير من قبيلة.

(١) ينظر المغني/ ٢٤٠، والخزانة ٣/٢.

## المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس. ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٤٨م، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- إصلاح المنطق (جوامع إصلاح المنطق. يعقوب بن إسحاق السكيت. ط ١، دائرة المعارف العثمانية: الهند.
- الأصول في النحو. محمد بن سهل ابن السراج، تحقيق حسين الفتلي. ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- الأزهية (كتاب الأزهية) في علم الحروف. علي بن محمد الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوح، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، مجمع اللغة العربية: دمشق.
- أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي، تحقيق محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي: القاهرة.
- أمالي المرزوق. أحمد بن محمد بن الحسن، تحقيق يحيى وهيب الجبوري. ط ١، ١٩٩٥م، دار الغرب الإسلامي: بيروت.
- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي، تحقيق عوض محمد القوزي. ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، مطبعة الأمانة: القاهرة.
- التكملة (كتاب التكملة). أبو علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان. ط ١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، جامعة الموصل.
- جمهرة نسب قريش وأخبارها. الزبير بن بكار، تحقيق محمود شاكر. ط ١، ١٣٨١هـ، مطبعة المدني: القاهرة.
- الجنى الداني في حروف المعاني. الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط ١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، المكتبة العربية: حلب.
- حاشية اللباب للإسفراييني (مخطوط). دار الكتب الظاهرية

رقم ٩٦١٤-عام.

- خزانة الأدب. عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. ط٢ ، ١٩٧٩م، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة.
- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار. ط٢، دار الهدى: بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط. ط١٠٠١٤٠هـ، دار القلم: دمشق.
- ديوان جرير. جمع وشرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي.
- ديوان شعر حاتم الطائي. صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق عادل سليمان جمال. ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- ديوان الخطيئة. من رواية ابن حبيب. دارصادر: بيروت.
- رصف المباني في حروف المعاني. أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار القلم: دمشق.
- سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هندراوي. ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار القلم: دمشق.
- شرح التسهيل. ابن مالك محمد بن عبدالله، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، دار هجر: القاهرة.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. ط٤، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، دار المعارف: القاهرة.
- شرح الكافية لابن الحاجب. رضي الدين الإستراباذي. دار الكتب العلمية: بيروت.
- شرح الكافية الشافية. جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجباني، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي. ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى.
- كتاب سيبويه عمرو بن عثمان، تحقيق عبدالسلام محمد هارون.